جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٦١)

سياسات التصنيع وموقع البعد الاقليمى منها

(بحث التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠)

إعـــداد

أ. د / فتحى الحسينى

أ . فتحى عبد الباقى الشيخ

أبريل ١٩٨٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــــات

الفصـــــل الأول

ملامح قطاع الصناعة والتعدين فى جمهـــورية مصر العربيـة

- مقـــدمـــه
١ ـ ١ ملامح القطـاع الصنـاعى
١ ـ ٢ القطـــاع العـــام
١ ـ ٣ القطـــاع الخـــاص

الفصـــــل الثانى

موقـع التخطيط الاقليمى فى سياسات وخطط التصنيع خلال الفترات السابقة

(٦٠/٥٧ ـ ٨٧/٨٦)

٢ ـ ١ : برنـامج التصنيـع الأول ١٩٦٠/٥٧
٢ ـ ٢ : الخطة الخمسية الأولـــى ٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤
٢ ـ ٣ : الفتـــــرة مـــــن ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢/٨١
٢ ـ ٤ : الخطـــــة الخمسيـــة ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦
٢ ـ ٥ : أهم القضايا التى تؤخذ فى الاعتبار عند اعداد استراتيجية قطاع الصناعة فـى الفتـــرة السابقـة .
٢ ـ ٦ : أهم الآثار التى ترتبت على عدم دراسة بعض المشروعات الصناعية دراسـة فنيـــة واقتصاديـــة .

الفصل الثالث

بعض مؤشرات تحليل القاعدة الاقتصادية للاقاليم التخطيطية فى مصر

٣ـ١ معامل التوطن

٣ـ٢ معامل التخصص

٣ـ٣ معامل التمركز

الفصل الرابع

المنطلقات الاساسية لتطوير دور التخطيط الاقليمى لقطاع الصناعة فى مصر فى الفترة القادمة

٤ـ١ السمات العامه للتنمية الصناعية فى الفترة المقبلة

٤ـ٢ معالم التنمية الاقليمية الصناعية فى كل من الاقاليم التخطيطية

الفصل الخامس

توصيات حول توطن المشروعات الصناعية على المستوى الاقليمى

٥ـ١ الاهتمام بالدراسات الاقليمية الموجهه لقرارات التوطن .

٥ـ٢ ترشيد توزيع الصناعات داخل الاقاليم للتغلب على مشكلات التركيز الصناعى .

٥ـ٣ الاهتمام بالصناعات الصغيرة كأداة فعالة للتنمية الاقليمية .

ملاحق احصائيه

الفصل الأول

ملامح قطاع الصناعة والتعدين فى جمهورية مصر العربية

- مقدمة

ا ـ ١ : مجتمع القطاع الصناعى

ا ـ ٢ : القطاع العام

ا ـ ٣ : القطاع الخاص

الفصل الأول

ملامح قطاع الصناعة والتعدين

فى جمهورية مصر العربية

١ـ١ مقدمة :

بدأ التصنيع فى مصر فى القرن التاسع عشر حيث بدأت صناعة السكر اعتبارا من عام ١٨٣٥ وصناعة الاسمنت عام ١٩٠٠ وصناعة الغزل والنسيج عام ١٩١١ وصناعة الاسمدة الفوسفاتية عام ١٩٣٧ وصناعة اسياخ التسليح عام ١٩٤٨ والاسمدة الازوتيه عام ١٩٥١.

ومما شجع على النهوض بالصناعة المصرية تنظيم التعريفه الجمركيه عام ١٩٣٠ حيث بدأت الدولة فى فرض كامل ادارتها على الجمارك وحماية الصناعة المحلية.

ولقد حدث فى الفترة من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٦ نهضه كبيره فى التنمية الصناعية وأصبح التصنيع منذ عام ١٩٥٧ محور استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية الشاملة نظرا لما حققه من ارساء القوة الاقتصادية الذاتية.

وقد صاحب المرحلة الاولى للتصنيع الدعوة الى اقامة الصناعات التى تنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة استنادا الى أن هذا الاتجاه سوف يؤدى الى الحد من تصدير المواد الاولية التى يعاد استيرادها فى صورة سلع مصنعه وباسعار مرتفعه والى توفير النقد الاجنبى والاقلال من الاعتماد على السوق الخارجى فضلا عما يتسم به هذا الاتجاه من تعبير عن الاراده الوطنيه والاعتماد على النفس كما اقترنت هذه المرحلة كذلك بسياسة حمايه الصناعات الناشئه الامر الذى تسبب فى أن يتحمل المجتمع الخسائر التى كان من المفروض أن تتحملها الصناعة نفسها خلال فترة نشأتها الأولى .

كما تسببت هذه الدعوة أيضا فى أن يتحمل المجتمع عبئا اضافيا فى صورة تكلفة على استهلاك البدائل المحلية مرتفعة الاسعار ومنخفضة الجودة فى تلك الفترة مما أدى فى النهايه

الى الجمود فى بعض الانشطة الصناعية حيث استطاعت الاستمرار عند مستوى كفاءة منخفضة فى ظل تلك الحماية .

ومع تزايد الاهمية النسبية لقطاع الصناعة فى النشاط الاقتصادى اتسعت صناعة انتاج السلع الوسيطة لتحل محل المستورد منها كما اتسعت كذلك صناعة انتاج السلع الرأسمالية وقد صاحب هذا التطور عدد من المشاكل من أهمها عدم قدرة المنتج لبعض هذه الصناعات على المنافسة الخارجية لارتفاع تكلفة انتاجها وعدم قدرة الطلب المحلى على استيعاب حجم المنتج من البعض الاخر كما أن بعض هذه الصناعات لم تتوافر لها مستلزمات الانتاج المحلية مما القى أعباء اضافيه على الميزان التجارى وزيادة حجم الواردات دون أن يصاحبها زيادة فى حجم الصادرات وتمشيا مع السياسة الصناعية فى تلك المرحلة فقد تميز الانتاج الصناعى بعدم التخصص والتركيز المكانى والتشعب النوعى فضلا عن انخفاض جودة الانتاج وارتفاع التكاليف هذا علاوة على أن سياسة احلال المنتجات النهائيه محل المستورد منها قد تجاهلت ارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة أما لعدم قيام صناعات وسيطة أو لعدم توفر خامات محلية تبرر اقامة مثل هذه الصناعات وبذلك لم يصبح الانتاج المحلى منافسا للاستيراد بل أصبح الاثنان فى حقيقة الامر متكاملين بحيث كانت الزيادة فى الانتاج تتطلب زيادة فى الاستيراد دون أن يصاحب ذلك زيادة فى التصدير ولدرجة أن هذا التكامل أصبح واحدا من أهم معوقات الاصلاح الاقتصادى حيث تؤدى أى ارتفاعات فى أسعار الواردات الى ارتفاع مباشر فى الاسعار المحلية وهكذا تحولت الصناعة الى مستوردة للتضخم العالمى .

١ـ٢ مجتمع القطاع الصناعى :

يشتمل القطاع الصناعى على قطاع عام وقطاع خاص .

١ـ٢ـ١ القطاع العام الصناعى يتكون من المنشآت الصناعية التى تعمل فى المجالات التالية :

— شركات تتبع وزارة الصناعة وتقع فى خمس قطاعات رئيسية هى :

(الغذائية ـ الغزل والنسيج ـ الكيماوية ومواد البناء ـ المعدنية الاساسية ومنتجاتها (الهندسية والالكترونية) ـ التعدين) .

- شركات تتبع وزارة الانتاج الحربى وجميعها شركات مساهمة تقوم بالتصنيع الحربى والمدنى •
- شركات تتبع وزارة التموين وتقوم بطحن الحبوب وصناعة الخبز وضرب الأرز وتجهيز وتحضير السلع الغذائية بخلاف صناعة الاحذيه والمنتجات المعدنيه •
- شركات تتبع وزارة التجارة لتجفيف البصل وصناعة تعبئة الخضر والفواكه •
- شركات تتبع وزارة الاقتصاد وهى خاصة بصناعة حلج الاقطان وصناعة زيوت الطعام ومنتجاتها •
- شركات تتبع هيئة قناة السويس •
- شركات تتبع وزارة الصحة لتصنيع الأدوية •
- شركات تتبع وزارة الاسكان لتصنيع مواد البناء والتشييد •
- شركات تتبع وزارة استصلاح الاراضى لتصنيع النبيذ والمشروبات الكحولية •
- شركة تتبع وزارة النقل وهى خاصة بصناعة الاجهزة والمعدات التليفونية •
- شركة تتبع وزارة النقل البحرى خاصة باصلاح السفن •
- شركة تابعة لوزارة الرى خاصة بورش الرى التى تقوم باصلاح وصيانة الوحدات النهرية •
- الورش التى تتبع عدد من الوزارات والهيئات وتختص باصلاح وصيانة المعدد والالات •
- مصنع الملابس الجاهزة الذى يتبع المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة ووزارة الدفاع •

ولقد أصبح القطاع الصناعى حاليا فى مصر يشتمل على نحو ٢٦ نشاطا صناعيا تتبع أنشطة رئيسية ثلاثة هى :

الحلج والكبس والصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر وخلافه) والصناعات التحويلية والتى يندرج تحتها ٢٢ نشاطا فرعيا هى الصناعات الغذائية — المشروبات —

منتجات التبغ ـ الغزل والنسيج ـ الملابس الجاهزة ـ الاحذيه ـ الخشب والمنتجات الخشبيه ـ الورق ومنتجاته ـ الطبع والنشر ـ الجلود ـ المنتجات الجلديه ـ الكاوتشوك ـ الصناعات الكيماوية ـ منتجات الفحم ـ منتجات من خامات غير معدنيه ـ منتجات معدنيه أساسية ـ منتجات معدنيه ـ صناعة واصلاح الماكينات الغير كهربائية ـ اصلاح الماكينات الكهربائية ـ صناعة وسائل النقل ـ صناعات متنوعة ريفية وحرفية ـ تدريب مهنى .

ويتكون القطاع العام الصناعى الذى يتبع وزارة الصناعة من ١١٧ شركه موزعه على خمسة قطاعات صناعية على النحو التالى :

ـ قطاع الغزل والنسيج والملابس	٣٢ شركة
ـ قطاع الصناعات الغذائيه	٢٠ "
ـ قطاع الصناعات الكيماويه	٢٧ "
ـ قطاع الصناعات المعدنيه الاساسيه ومنتجاتها .	٢٩ "
ـ قطاع التعدين	٩ "
	١١٧

١ ـ ٢ ـ ٢ القطاع الخاص :

تقوم وزارة الصناعة بمهمة الاشراف فقط على القطاع الخاص الصناعى المنظم ويتمثل فى الوحدات التى يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ جنيه أو يزيد عدد عمالها عن عشرة عمال .

وجدير بالذكر أن قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية التى يساهم فيها القطاع الخاص بدور كبير ويلى ذلك قطاع الغزل والنسيج .

ويلاحظ أن مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى والدخل المتولد من هذا القطاع نحو الثلثين وتختلف طبيعة أنشطة القطاع العام عن القطاع الخاص فى أن الأولى

تتضمن أنشطة ذات كثافة استثمارية كبيرة كالحديد والصلب ومجمع الالومنيوم والصناعات الكيماوية فى حين أن أنشطة القطاع الخاص مازالت غالبيتها وحدات صغيرة ذات كثافة استثمارية بسيطة وان كانت الدولة الان تتجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات فيه .

الفصل الثانى

موقع التخطيط الاقليمى فى سياسات وخطط التصنيع خلال الفترات السابقة من ٥٧/ ١٩٦٠ حتى ٨٢/ ٨٣ـ٨٦/٨٧

٢ـ١ برنامج التصنيع الاول ٥٧/ ٦٠

٢ـ٢ الخطة الخمسية الاولى ٦٠/ ١٩٦٥

٢ـ٣ الفترة من ٧٨ ـ ٨١/ ١٩٨٢

٢ـ٤ الخطة الخمسية ٨٢/ ٨٣ ـ ٨٦/ ١٩٨٧

٢ـ٥ أهم القضايا التى لم تؤخذ فى الاعتبار عند إعداد استراتيجية قطاع الصناعة فى الفترة السابقة.

٢ـ٦ أهم الاثار التى ترتبت على عدم دراسة بعض المشروعات الصناعية دراسة فنيه واقتصادية

الفصل الثانـــى

موقع التخطيط الاقليمى فى سياسات وخطط التصنيع خـــلال الفترات السابقة من ٥٧/٦٠ حتى ٨٢/٨٣ ــ ٨٦/٨٧

نشير هنا باختصار الى ماتقرر فى سياسة التصنيع خلال الفترة السابقة بشأن توطن الصناعة لنؤكد أنه بالرغم مما تقرر من وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فانه لم يؤخذ فى الاعتبار البعد المكانى والتنمية الاقليمية فى عمليات التخطيط لضمان الوصول الى أعلـــى كفاءة فى تنفيذ وتحقيق أهداف هذه الخطط. وقد يرجع ذلك الى عدم كفاية الدراســـات التى تساعد على اتخاذ قرارات التوطن الصناعى بالاقليم ، واتجاهات التوطن التى تشير الى التركيز فى مناطق معينه مما قد يساعد على سوء توزيع الصناعات وما ينشأ عنهما مـــن مشاكل.

٢ــ١ برنامج التصنيع الاول ٥٧/١٩٦٠

بلغت جملة استثمارات مشروعات الصناعة فى البرنامج الصناعى الاول حوالـــى ٢٠٨ مليون جنيه وزعت اقليميا. وقد قسمت الصناعة فى البرنامج الى خمس مجموعـــات رئيسية وكان تخصيص الاستثمارات للمجموعات الخمس وللاقاليم بالنسب الاتية :

(أ) ٣٥٪ للصناعات الكيماوية : تخصص ٨٦٪ من هذه الاستثمارات لاربعة مناطـــق هى : أسوان والسويس والقاهره والاسكندرية خص كل منها ٣٨٪ ، ٢٠٪ ، ١٦٪ ، ١٢٪ على التوالى من جملة ماتخصص لهم.

(ب) ٣٤٪ للصناعات المعدنية : تخصص ٨٢٪ من جملة الاستثمارات فى القاهـــرة وضواحيها ، ٢ر١٥٪ بالاسكندرية.

(حـ) ١٧٪ صناعات الغزل والنسيج : والجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات خـــارج الاربعة مناطق الاولى كان فى هذه المجموعة.

(د) ٧ر٩٪ صناعات بترولية : تخصص ٥ر٩٧٪ من الاستثمارات فى منطقة السويس.

والجدير بالملاحظة أن القاهره والاسكندريه والسويس وأسوان قد اختصت بـ ٥ر٧٩٪ تقريبا من جملة استثمارات البرنامج الاول للتصنيع توزيعها كالاتى :

المحافظة	الاستثمارات بالمليون جنيه	النسبه المئوية لاجمالى استثمارات البرنامج
القاهرة وضواحيها	٦ر٧٨	٨ر٣٧
السويس	٩ر٣٥	٤ر١٧
أسوان	٩ر٢٧	٥ر١٣
الاسكندرية	٠ر٢٢	٨ر١٠

٢ـ٢ الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥ (١) :

من متابعة الاتجاه العام للتوزيع الاقليمى للمشروعات الصناعية فى الخطة الخمسية الاولى فانه يظهر الاتجاه المستمر نحو التركز . وعلى سبيل المثال فاننا نجد أن حوالى ٧٠٪ من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية قد تركزت فى المناطق الاربعة السابقة وقد خص الاسكندريه ٢٠٪ من استثمارات هذه الصناعات حيث اقيمت صناعة اطارات الكاوتشوك والورق وكربونات الكالسيوم والتوكسافين وكذلك توطنت ٢٠٪ أيضا من استثمارات هذه المجموعة فى السويس حيث ترتبط معظم الصناعات الجديدة بصناعة تكرير البترول واستخراج مشتقاته .

أما بالنسبة لمجموعة الصناعات الهندسية فنجدها قد تركزت فى القاهره وضواحيها وخاصة شبرا الخيمة ، والاسكندرية ، والسويس ، وقد تركزت فى هذه المناطق الثلاث

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق ـ جدول رقم (١) .

وحدها ٩٠٪ من جملة استثمارات هذه المجموعة ، وخص القاهره وحدها من هذه النسبة ٥٤٪ من هذه الاستثمارات .

وقد يبدو السبب أن هذه المجموعة تحتاج الى نسبة كبيرة من العمال الفنيين المهرة المتوفرين فى المدن المشار اليها ، كما أن المجموعة الهندسية من الصناعات تستفيد كثيرا من ميزات الوفورات الخارجيه ، وأيضا قد يكون لعامل التسويق فيهما أثر فى اتجاه التركز .

٢ـ٣ الفترة من ٧٨ ـ ٨١/ ١٩٨٢ (٢) :

هى الفترة التى صدر فيها القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الحيز المكانى القومى لمصر الى اقاليم اقتصادية وانشاء هيئات التخطيط الاقليمى حيث تضمن القرار تقسيم الحيز المكانى الى ثمانية اقاليم على النحو التالى :

- اقليم القاهره : ويضم محافظات القاهره والجيزه والقليوبية وعاصمته محافظة القاهره .
- اقليم الاسكندرية : ويضم محافظات الاسكندريه والبحيره وعاصمته الاسكندريه .
- اقليم الدلتا : ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية وعاصمته طنطا .
- اقليم القناة : ويضم محافظات شمال وجنوب سيناء وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والشرقية وعاصمته الاسماعيلية .
- اقليم مطروح : ويضم محافظة مطروح .
- اقليم شمال الصعيد : ويضم محافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وعاصمته المنيا .
- اقليم أسيوط : ويضم محافظات أسيوط والوادى الجديد وعاصمته أسيوط .
- اقليم جنوب الصعيد : ويضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر وعاصمته أسوان .

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر الملحق جدول رقم (٢) ، جدول رقم (٤) .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى والذى نص فى مادته السابقه على تقسيم جمهورية مصر العربية الى اقاليم اقتصادية .

وقد كفل انشاء هيئات التخطيط الاقليمى التى تتبع وزارة التخطيط ايجاد الترابط بين أجهزة التخطيط المحلية والتخطيط على المستوى القومى بما يضمن مراعاة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لدى الاقاليم من حيث الكم والكيف والعمل على استغلال هذه الموارد مع تنفيذ سياسة اعادة توطن سكان مصر .

— بلغت استثمارات قطاع الصناعة فى هذه الفترة نحو ٣ مليار جنيه تمثل نحو ٢٦ر١٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية فى تلك الفترة .

<u>وبدراسة التوزيع الاقليمى للمشروعات الصناعية فى الفترة من ٧٨ — ٨١ / ١٩٨٢ يتضح الاتجاه المستمر نحو التركز الصناعى وذلك على النحو التالى :</u>

<u>اقليم القاهرة</u> : احتل اقليم القاهره المرتبه الاولى من التوزيع النسبى لاستثمارات الصناعه وقد حصل على ٦ر٤١٪ من اجمالى استثمارات قطاع الصناعه خلال هذه الفترة ، وخصص لمحافظة القاهره نحو ثلث استثمارات الاقليم .

ويرجع التركز الصناعى فى هذا الاقليم الى أن الاستثمارات موجهة لاستكمال الصناعات القائمة به خاصة فى نشاط الصناعات المعدنيه مثل مجمع الحديد والصلب ونشاط الصناعات الهندسيه والكيماوية وكذلك تجديد وتطوير معدات المصانع القائمه ، ورفع الطاقة الانتاجية لمصنع اسمنت بورتلاند حلوان ، التوسع الثانى والثالث بالشركة القومية لانتاج الاسمنت وكذلك استكمال التوسع الثانى لمصنع اسمنت طرة .

— حصل اقليم القاهره على ٩ر٣٨٪ من جملة الاستثمارات القومية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بينما خصص لقطاع الصناعة ٦ر٤١٪ ويدل هذا على أن الاقليم حصل على أكثر من نصيبه النسبى من